الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

العدد 47 | من 16 إلى 31 أكتوبر 2025

مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 محور أشغال مجلس نواب الشعب خلال الفترة القادمة

تنكبّ لجان المجلس القارة على النظر في مشروعي قانون الماليّة وميزانية الدولة لسنة 2026 قبل مناقشتهما في الجلسة العامة، وذلك وفقا لاحالة مكتب مجلس نواب الشعب، خلال اجتماعه يوم 16 أكتوبر 2025. وقد أحال المكتب مشروع قانون المالية لسنة 2026 إلى لجنة المالية والميزانية، وذلك للتعهد به أصالة وفقا لمقتضيات الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، مع إحالته إلى بقية اللجان القارة للمجلس. كما أقرّ مناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 من طرف اللجان وفقا للقطاعات الداخلة في اختصاصاتها.

وأقرّ مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه يوم الخميس 30 أكتوبر روزنامة الجلسات العامّة المخصّصة للنظر في مشروع قانون الماليّة وميزانية الدولة لسنة 2026.

مسار مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026

بداية من 23 أكتوبر 2025
دراسة مشروعي قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026 على مستوى اللّجان

5 و6 نوفمبر 2025
عرض ومناقشة مشروع ميزانيّة الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026 في الجلسة العامة.

من 7 إلى 23 نوفمبر 2025
مناقشة المهمّات والمهمّات الخاصّة في الجلسة العامة.

توزيع المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2026 على اللجان القارة

لجنة التشريع العام

01 وزارة العدل

02 أملاك الدولة والشؤون العقارية

03 المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

04 محكمة المحاسبات

لجنة الحقوق والحريات

01 الشؤون الدينية

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

01 رئاسة الجمهورية

02 الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

لجنة المالية والميزانية

01 وزارة المالية

02 مجلس نواب الشعب

03 المجلس الوطني للجهات والأقاليم

04 نفقات التمويل

05 النفقات الطارئة وغير الموزعة

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

01 الاقتصاد والتخطيط

02 النقل

03 التجهيز والإسكان

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

01 الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

01 الصناعة والمناجم والطاقة

02 التجارة وتنمية الصادرات

03 البيئة

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

01 السياحة

02 الشؤون الثقافية

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

01 الصحة

02 الشؤون الاجتماعية

03 الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

01 التربية
02 التعليم العالي والبحث العلمي
03 الشباب والرياضة
04 التشغيل والتكوين المهني
05 المجلس الأعلى للتربية والتعليم

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

01 رئاسة الحكومة
02 تكنولوجيات الاتصال

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

01 الدفاع الوطني
02 الداخلية

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

01 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

نشاط اللّجان

الانطلاق في دراسة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2026

لجنة المالية والميزانية تنطلق في دراسة مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026 بعد ضبط منهجية العمل

انطلقت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب، بالاشتراك مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، في دراسة مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026. وقد استمعت يوم 31 أكتوبر 2025 إلى وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي، والذي قدّم عرضا مفصلا حوله مبيّنا أنه يمثل نقطة الانطلاق لتنفيذ مخطط التنمية للفترة 2026 - 2030. وقدّم النواب ملاحظات حول توسع العجز الطاقي، والتفاوت الجهوي، وضعف مردودية التنمية الجهوية، داعين إلى مراجعة السياسات الاقتصادية والمالية.
واستمعت اللجنتان يوم 30 أكتوبر 2025 إلى وزيرة المالية التي قدّمت عرضًا حول التوجهات الكبرى للمشروع والفرضيات المعتمدة، من أبرزها تحسّن نسبة النمو الاقتصادي بـ3.3%، واستقرار سعر صرف الدينار، وتراجع أسعار المواد الأساسية عالميًا، مؤكدة سعي الحكومة إلى دعم العدالة الاجتماعية ودفع التشغيل والإدماج الاقتصادي والمالي. وخلال النقاش، طرح النواب جملة من التساؤلات حول الإصلاح الجبائي، وسياسة التعويل على الذات، ومنظومة الدعم، وملف الأموال المنهوبة.

وقد خصّصت اللّجنتان اجتماعهما ليوم 23 أكتوبر 2025 لطرح بعض الملاحظات العامة حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026، إلى جانب ضبط رزنامة العمل. وأكّد الأعضاء ضرورة تقييم تنفيذ ميزانية سنة 2025 وتوضيح مبررات الإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026. كما شددوا على أهمية تناغم مقترحات التعديل مع مقتضيات الدستور والقانون الأساسي للميزانية.

وكانت لجنة المالية والميزانية قد عقدت يوم 21 أكتوبر 2025 جلسة تمهيدية حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث تمّ التداول بخصوص بعض الإجراءات الشكلية، والإجراءات المضمّنة بمشروع القانون.

لجنة التشريع العام تناقش مشروعي ميزانيتي المهمة الخاصة محكمة المحاسبات والمهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026

استمعت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم 29 أكتوبر 2025 إلى السيدة أمال اللومي البواب، الكاتبة العامة لمحكمة المحاسبات، التي قدّمت عرضًا حول مسار ومنهجية إعداد ميزانية المهمة الخاصة للمحكمة. وأوضحت أنّ التقديرات تقوم على تغطية النفقات الوجوبية تأجيرًا وتسييرًا واستثمارًا، مع عرض أهم المشاريع المزمع تنفيذها على المدى القريب والمتوسط.

وخلال النقاش، طرح النواب تساؤلات حول مآل التقارير الرقابية المتعلقة بعدد من الجمعيات والأحزاب، ودعوا إلى مراجعة العقوبات في المادة الانتخابية وإلى إعادة التوزيع الجغرافي للدوائر الجهوية للمحكمة بما يعزّز فاعلية الرقابة.

كما استمعت اللجنتان في نفس اليوم إلى النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء الذي قدّم عرضًا حول ملامح مشروع الميزانية، مبينًا أنّ التقديرات اعتمدت على نتائج ميزانيّتي سنتي 2023 و2024 وعلى تنفيذ الميزانية إلى موفى السداسي الأول لسنة 2025، مع تسجيل تخفيض بنسبة 3.23% في ميزانية 2026 بفضل ترشيد نفقات التسيير.

وخلال النقاش، تطرّق النواب إلى تعطل عمل المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، مؤكدين أهمية إرساء مجلس أعلى دائم يضمن استقلالية القضاء وحسن سير مرفقه وإرساء قضاء ناجز وفاعل.

لجنة الحقوق والحريات تناقش مشروع ميزانية مهمّة الشؤون الدينية لسنة 2026

عقدت لجنة الحقوق والحريات يوم 30 أكتوبر 2025 جلسة استماع مشتركة لوزير الشؤون الدينية مع أعضاء لجنة الاستثمار والتعاون الدولي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم خصّصت للنظر في مشروع ميزانية مهمّة الشؤون الدينية لسنة 2026. واستعرض الوزير الملامح العامة لمشروع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2026. وتطرّق النواب خلال تدخلاتهم خاصة إلى مسألة تنظيم الحجّ وتنظيم عمل الكتاتيب ومدى مراقبة الوزارة لإحداثها وبرامجها التعليمية، بالاضافة الى موضوع تسوية الوضعيات الإدارية للإطارات الدينية.

وكانت اللجنتان قد اجتمعتا يوم 27 أكتوبر 2025 قصد ضبط منهجية العمل في إطار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026. وتمّ خلال هذه الجلسة الاتفاق على تحديد الإطار المنهجي لتنظيم جلسة الاستماع إلى وزير الشؤون

الدينية وضبط أهمّ محاور النقاش وطريقة إعداد التقرير الموحّد، إضافة إلى تحديد التوقيت المخصّص لمداخلات النواب من اللجنتين أو غيرهم من النواب الحاضرين بجلسة الاستماع بما يضمن حسن سير أعمالها لمناقشة ميزانية مهمّة الشؤون الدينية لسنة 2026.

لجنتي العلاقات الخارجيّة والتخطيط الاستراتيجي تتداولان بخصوص منهجية العمل في إطار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

- عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 23 أكتوبر 2025، جلسة عمل مشتركة مع أعضاء لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، تمّ خلالها الاتفاق على ضبط النقاط التي ستتم إثارتها خلال جلسات الاستماع الى ممثلي رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وكذلك تحديد التوقيت المخصّص لمداخلات النواب سواء من أعضاء اللجنتين أو من غيرهم من النواب الحاضرين خلال جلسات الاستماع. كما تمّ ضبط برمجة مبدئية لمواعيد جلسات الاستماع والمصادقة على تقريري المهمتين قبل عرضهما على الجلسة العامة.

- عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية يوم 27 أكتوبر 2025 جلسة مشتركة مع أعضاء لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، تمّ التطرق خلالها إلى جملة من النقاط والمسائل المنهجية في إطار الاستعداد للجلسات التي ستعقدها اللجنتان للاستماع إلى أعضاء الحكومة حول المهمات المعروضة على أنظارهما من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026. وعبّر المتدخّلون عن استعداد كافة أعضاء اللجنتين للعمل معا وفق منهجية تشاركية أساسها التنسيق المحكم والتعاون والتكامل بما يضمن النجاعة في العمل وخاصة الجدوى من المقترحات المزمع تقديمها.

لجنة النظام الداخلي تناقش مشروع ميزانية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2026

عقدت لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية يوم 30 أكتوبر 2025 جلسة مشتركة مع لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والاقاليم، للاستماع الى ممثلي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول مشروع ميزانيتها لسنة 2026.

واستعرضت ممثلة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأهداف العامة للهيئة لسنة 2026 والمتمثلة أساسا في تطوير ودعم وظائف الهيئة بما يدعم جاهزيتها في تنظيم الاستحقاقات الانتخابية. كما تطرّقت إلى برمجة نفقات المهمة الخاصة لسنة 2026.

وتقدم النواب بجملة من الملاحظات والاستفسارات التي تمحورت حول أسباب الترفيع في تقديرات نفقات التأجير والتسيير، كما تساءلوا حول عدم سد الشغور في المقاعد السبعة المخصصة للدوائر الانتخابية بالخارج بمجلس نواب الشعب، وحول مدى جاهزية الهيئة لتنظيم الانتخابات البلدية.

لجنة التربية تناقش مشروع ميزانية التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026

استمعت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، يوم 31 أكتوبر 2025، إلى وزير التشغيل والتكوين المهني حول مشروع ميزانية مهمّة الوزارة لسنة 2026. قدّم الوزير عرضاً أبرز من خلاله الدور المحوري الذي تضطلع به هذه المهمة مستعرضا البرامج والتوجهات الكبرى لميزانية 2026. وخلال النقاش دعا النواب إلى التأسيس لرؤية استراتيجية جديدة لمنظومة التكوين والتشغيل تطبق على المدى القريب والمتوسط والبعيد. كما طرحوا عديد التساؤلات والملاحظات بخصوص تطبيق برامج الوزارة وميزانيتها.

لجنة تنظيم الإدارة تناقش مشروع ميزانية مهمّة رئاسة الحكومة لسنة 2026

استمعت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، يوم 31 أكتوبر 2025، إلى ممثلي رئاسة الحكومة حول مشروع ميزانية المهمّة لسنة 2026. وقدّم رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية لمحة عامة عن مهام رئاسة الحكومة واستعرض ابرز مهامها في إطار جهود الدولة في تحقيق أهداف المخطط التنموي، كما قدّم ملامح الميزانية.

النظر في عدد من المبادرات التشريعيّة

لجنة التشريع العام تواصل النظر في عدد من مقترحات القوانين

صادقت اللّجنة يوم 23 أكتوبر 2025 على الفصول من 1 إلى 27 مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم مهنة عدول الإشهاد، باستثناء الفصل 26 الذي أرجئ النظر فيه لاستكمال التوافق حوله.

- استعرضت اللجنة يوم 22 أكتوبر 2025 ما خلصت إليه في جلساتها السابقة بشأن مقترحات القوانين المتعلقة بمهنة المستشار الجبائي، ومهنة عدول الإشهاد، وتنقيح وإتمام القوانين ذات الصلة بالملكية الأدبية والفنية، الذين تمّ الاتفاق على تقديم التعديلات اللازمة بشأنهم. بالإضافة إلى مقترح قانون تنقيح وإتمام المرسوم 54 لسنة 2022 لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ومقترح قانون زجر الاعتداء على الإطار التربوي، الذين تمّ الاتفاق على عقد جلسات استماع إضافية بشأنهما. ثمّ تولّت اللّجنة مناقشة فصول مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي، والتصويت على مجمل فصوله بعد إدخال التعديلات اللازمة.

استمعت يوم 16 أكتوبر 2025 إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون عدد 46/2025 المتعلق بزجر الإعتداء على الإطار التربوي، الذين بيّنوا أنّ المقترح يشمل إضافة فقرة للفصل 218 من المجلة الجزائية لرفع العقوبة إذا كان المتضرّر من أسلاك التربية والتعليم.
وأكّد النواب أهمية المقترح وضرورة معالجة الظاهرة جذريّا، مع دعوات لمراجعة المقترح نحو مزيد تجويده.

لجنة المالية والميزانية

29 أكتوبر 2025

استمعت إلى وزير الصحة وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروعي قانونين يتعلّق الأول بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، ويتعلق الثاني بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-sant»".

وبيّن وزير الصحة أنّ المشروعان يمثلان ركيزتان أساسيتان لإصلاح المنظومة الصحية وتجسيم توجهات رئاسة الجمهورية في تحسين الخدمات المسداة للمواطنين بالمناطق الداخلية ذات الأولوية. وخلال النقاش، ثمّن النواب أهمية القروض الخارجية الموجهة لدعم الاستثمار في القطاع الصحي وضرورة ضمان العدالة في التغطية الصحية بين الجهات. وقد تفاعل وزير الصحة وممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط مع استفسارات النواب، وقررت اللجنة في ختام أعمالها الموافقة على مشروعي القانونين بأغلبية الحاضرين.

28 أكتوبر 2025

عقدت جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، استمعت خلالها إلى وزيرة المالية حول تنفيذ ميزانية الدولة وتفعيل إجراءات قانون المالية لسنة 2025. وقد استعرضت الوزيرة تطوّر الظرف الاقتصادي إلى موفى شهر سبتمبر 2025، ونتائج تنفيذ الميزانية على مستوى الموارد والنفقات والعجز المنتظر، مبرزة أهم المؤشرات الاقتصادية الوطنية والعالمية.

وخلال النقاش، أكّد النواب أن العجز المالي ما يزال هيكليّا رغم بعض التحسّنات، ودعوا إلى تسريع تنفيذ الإجراءات الواردة في قانون المالية، خاصة المتعلقة بالتنمية والفئات الضعيفة، وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما شدّدوا على أهمية تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص. وفي تفاعلها، أكدت وزيرة المالية التزام الدولة بتعهداتها لتعبئة الموارد الضرورية، مشيرة إلى تقدّم تنفيذ عدد من الإجراءات والإصلاحات الجبائية والاقتصادية الرامية إلى دعم النمو وتحسين موارد الدولة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

استمعت اللجنة يوم 27 أكتوبر 2025 إلى جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة لرخص البناء، حيث قدّموا السياق القانوني وأهداف المقترح، المتمثلة في تسوية مؤقتة للمباني المخالفة، مع الحرص على تعزيز المراقبة، وضرورة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

وأكّد النواب أهمية المقترح كحل عملي للإشكاليات العالقة التي تواجه المواطنين والمؤسسات، مقدمين ملاحظاتهم على أحكامه، فيما حدّدت اللجنة انفتاحها لتلقي المقترحات التعديلية سواء من أعضائها، أو من جهة المبادرة، أو الجهات الحكومية، وذلك في اطار تعميق النظر في النص.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

عقدت يوم 28 أكتوبر 2025 جلسة لمناقشة مقترح القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بالتصرّف في الأراضي الدولية. واطّلعت على رأي كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول مقترح القانون. ثمّ ناقشت اللّجنة

فصول المقترح وقدمت تعديلات، حيث تم تعديل العنوان ليصبح قانونًا عاديًا، وتعديل 4 فصول وإضافة فصل جديد، ورفض فصلين. ووافقت اللجنة بأغلبية الحاضرين على مقترح القانون معدّلا.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

واصلت يوم 22 أكتوبر 2025 النظر في مقترح القانون عدد 42/2024 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث اطّلعت على ملاحظات ومقترحات التعديل الواردة من قبل مختلف الجهات خلال جلسات الاستماع التي تمّ تنظيمها. وقررت اللجنة الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها استئناسا بما ورد عليها من مقترحات تعديل.

كما تم التطرق إلى منهجية العمل المتصلة بالتعاطي مع مقترحات القوانين المعروضة على أنظار اللجنة، وتمّ الاتفاق على برمجة جلسة استماع إلى ممثلي الوظيفة التنفيذية عن وزارة الداخلية حول النظام القانوني المتعلّق بإحداث البلديات في ضوء دستور 25 جويلية 2022 من جهة، ومستوى التقدم في مراجعة مجلة الجماعات المحلية من جهة أخرى.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

استمعت يوم 21 أكتوبر 2025 إلى ممثلين عن النواب المبادرين حول عدد من مقترحات القوانين.

- مقترح قانون مناهضة العنف في الملاعب الرياضية: استعرض ممثلو جهة المبادرة أهداف المقترح التي تتمثل في التصدّي لظاهرة العنف داخل الملاعب وحماية الرياضيين والجمهور، مؤكدين أن الأمر يتطلب مجهودًا تشريعيًا متكاملاً بين الوقاية والعقاب والتوعية لتعزيز منظومة الرياضة في تونس.

- مقترح القانون المتعلق بالحق في الصحة النفسية المدرسية: بينت جهة المبادرة أن المقترح سيوفّر الدّعم النفسي والتوعية المجتمعية والتنسيق بين مختلف المتدخلين من مؤسسات تعليمية وصحية لدعم الصحة النفسية للناشئة.

- مقترح القانون المتعلق بتنظيم العمل بنظام الحصة الواحدة وحوكمة الزمن المدرسي: أوضح ممثلو جهة المبادرة أن المقترح يسعى إلى إصلاح الزمن المدرسي وتخفيف إرهاق التلاميذ وتحسين جودة التعلم، وإتاحة المجال للأنشطة الثقافية والرياضية.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

صادقت يوم 16 أكتوبر 2025 على تقريرها المتعلّق بالزيارة الميدانية التي أدّتها يومي 29 و30 سبتمبر 2025 إلى كل من المعبر الحدودي راس جدير بولاية مدنين والمعبر الحدودي الذهيبة بولاية تطاوين.
وقد تمّ استعراض التقرير الذي تضمّن الإشكاليات والنقائص، إضافة إلى المخرجات والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارة وذلك على ضوء ما عاينه النواب.

وأكّد النواب أن استكمال أهداف هذه الزيارة لا يكون الا عبر تفعيل مخرجاتها في ظلّ مقاربة تشاركية لضمان أفضل النتائج مشدّدين على أهمية توجيهه إلى الجهات المعنية من الوظيفة التنفيذية طبقا لما ينصّ عليه النظام الداخلي للمجلس وتكريسا لمبدا التشاركية والتكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية.

الزيارات الميدانيّة

زيارة ميدانية الى عدد من المؤسّسات السياحية والثقافية بجزيرة جربة

أدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية زيارة ميدانية الى جزيرة جربة بولاية مدنين من 24 الى 27 أكتوبر 2025 ، خصصت لمواكبة عدد من الأنشطة السياحية والثقافية والاطلاع على مختلف المؤسّسات بقطاعي السياحة والثقافة وعلى مشاغل مهنيّيي القطاع بالجهة

زيارة ميدانية إلى ولاية قبلي

أدّى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري يومي 24 و 25 أكتوبر 2025 زيارة ميدانية إلى ولاية قبلي للاطّلاع على سير موسم التمور.

الديبلوماسية البرلمانية

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل المنسقة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة بتونس

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الخميس 23 أكتوبر 2025 بقصر باردو السيدة رنا طه المنسقة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة بتونس.
أكّدت المنسقة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة بتونس، حرص المنظمة بمختلف مؤسّساتها على مواصلة دعمها لتونس ودفع المشاريع المشتركة. وبيّنت أن استراتيجية العمل إلى موفى سنة 2030 ترتكز على ثلاثة محاور أساسية يتعلّق الأول بالاستثمار في الرأسمال البشري عبر البرامج المتّصلة خاصة بالتربية والتعليم والصحة، ويهم الثاني الاقتصاد الاندماجي عبر فتح الآفاق لكل الأطراف، ويتّصل المحور الثالث بالتغيّرات المناخية وتأثيراتها. كما تطرّقت الى التعاون في مجال العمل البرلماني، مشيرة الى ضرورة مواصلة دعم مجلس نواب الشعب، بالنّظر الى المكانة المحورية التي يضطلع بها في المسار التنموي لتونس.

من جهته أكّد السيد إبراهيم بودربالة ما توليه تونس من أهمية لتعاونها مع مؤسسات المنتظم الاممي، مبرزا العزم على مواصلة التعاون المشترك. كما أكّد ضرورة مزيد توثيق التعاون القائم بين تونس ومختلف منظمات ومؤسسات المنتظم الأممي وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية وعلى أساس وضوح الأهداف والاحترام المتبادل.

مجلس نواب الشعب يشارك في الدورة العادية للبرلمان العربي

شاركت المجموعة التونسية بالبرلمان العربي في أشغال الجلسة العامة لهذا البرلمان التي انعقدت بالقاهرة من 28 إلى 30 أكتوبر 2025. وضمّت المجموعة التونسية السّادة أيمن نقرة، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، وأيمن البوغديري، عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، وماهر الكتاري، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ومحمد اليحياوي، عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب.

وقد شارك السيد أيمن نقرة في اجتماع مكتب البرلمان العربي برئاسة السيد محمد بن أحمد اليماحي رئيس البرلمان العربي، كما شارك أعضاء المجموعة في اجتماعات اللجان الدائمة الأربع واللجان الفرعية التي نظرت في عدد من المواضيع

المدرجة بجدول الأعمال تمحورت حول تطوّرات الأوضاع في العالم العربي، وعدد من القضايا الحيوية.
وقد أصدر البرلمان العربي بيانات تهم الوضع في الشرق الاوسط وعدة دول منها ليبيا والسودان وسوريا واليمن ولبنان والصومال.

وفد مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة 151 للاتحاد البرلماني الدولي

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة 151 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بجنيف من 19 إلى 23 أكتوبر 2025، بوفد يضمّ السيد النوري جريدي النائب المساعد للرئيس المكلّف بمتابعة العمل الرقابي، والسيدة ريم المعشاوي عضو لجنة التشريع العام، والسيد محمد زياد الماهر عضو لجنة المالية والميزانية.
وخلال أشغال الجلسة العامة، ألقى السيد النوري جريدي كلمة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب. وقد أكد رئيس المجلس في كلمته أهمية احترام القانون الدولي والمعايير الإنسانية في ظلّ تصاعد النزاعات، والتصدّي للانتهاكات الصارخة لميثاق منظمة الأمم المتحدة والحرص على تفعيل آليات الديبلوماسية البرلمانية والحكومية. وبيّن أنّ التطورات المتواترة والخطيرة التي طبعت الأوضاع العالمية كشفت بوضوح قصور النظام متعدّد الأطراف في الاستجابة للتحدّيات الإنسانية الكبرى والمآسي التي تخلّفها النزاعات المسلّحة. وتساءل في هذا الصدد عن دور مجلس الأمن في منع الانتهاكات السّافرة لحقوق الإنسان في مناطق النزاعات المسلّحة. كما جدّد إدانة تونس الشديدة لجرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضدّ المدنيين في غزّة، ودعمها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني. ودعا إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام، مشيرًا إلى التزام تونس بمواصلة مسارها الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان والحريات في إطار احترام قوانين البلاد وسيادتها الوطنيّة.

المشاركات واللقاءات

- المؤتمر الاستثنائي للاتحاد البرلماني العربي والاجتماع التشاوري للمجموعة العربية
- الاجتماع التشاوري للمجموعة الإفريقية والمجموعة الإسلامية
- اجتماع منتدى النساء البرلمانيات
- منتدى البرلمانيين الشباب
- اجتماع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

اجتماعات هياكل المجلس لمزيد إحكام التنسيق والتقييم

ندوة الرؤساء

أشرف السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 24 أكتوبر 2025 على اجتماع ندوة الرؤساء، بحضور نائبة الرئيس السيدة سوسن المبروك وعدد من أعضاء ندوة الرؤساء.
وأكّد رئيس المجلس الاستعداد لتجديد الهياكل خلال الشهرين القادمين، مبرزًا أهمية تقييم الأداء البرلماني لتدعيم الإيجابي وتلافي النقائص، ومشيدًا بما تحقق في المجال التشريعي من مصادقة على عدد من القوانين الهامة. كما شدّد على ضرورة المضيّ في "الثورة التشريعية" من خلال إعداد تشريعات ضرورية تهمّ ملفات ومواضيع حان الوقت للنظر فيها، مثل مجلة الصرف، ومجلة الغابات، ومجلة الاستثمار، ومجلة المياه، ، ودعا إلى تكوين خلايا تفكير تُعنى بدراسة الملفات الحيوية في إطار الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس.
وتناول أعضاء ندوة الرؤساء في تدخلاتهم استعداد المجلس للنظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 بالتنسيق مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، مؤكدين ضرورة إحكام آليات دراسة المهمات والمهمات الخاصة، وعقلنة مقترحات الفصول الإضافية بما يتماشى مع مقتضيات المرحلة ويراعي التوازنات المالية للدولة. كما شدّدوا على أهمية تعزيز التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

اجتماع رئيس مجلس نواب الشعب مع رؤساء الكتل

أشرف السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح اليوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025 على اجتماع مع رؤساء الكتل النيابية وممثل عن غير المنتمين، بحضور نائبي الرئيس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، خُصّص لمواصلة التداول بخصوص تقريري فريقي العمل المكلّفين بتقييم العمل التشريعي والعمل الرقابي. وتمّ خلال الاجتماع التداول حول

مقترحات تتعلّق بتقليص عدد اللجان ودمج بعضها وإدخال تعديلات على تسمياتها، بما ينسجم مع التوجّهات الاستراتيجية للمجلس ويخدم المصلحة العليا للوطن.
وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب حرص المؤسسة البرلمانية على إنجاح ما تبقّى من العهدة النيابية، داعيًا إلى مواصلة العمل بروح المسؤولية والانضباط والتفاعل البنّاء مع الوظيفة التنفيذية.
كما شدّد على أهمية التركيز على مشاريع القوانين ذات الأولوية وتجويد المبادرات التشريعية، مشيدًا بالصدى الإيجابي للزيارات الميدانية وداعيًا إلى تعزيز نجاعتها من خلال المتابعة والتقييم. وتمّ في ختام الاجتماع الاتفاق على مواصلة التشاور داخل الكتل بشأن تنظيم اللجان، وعقد اجتماع لاحق لتقديم المقترحات النهائية، مع إرساء آلية دورية للاجتماعات بين رئيس المجلس ورؤساء الكتل.

تفاعل متواصل مع المشاغل المهنية والاجتماعية

استقبالات رئيس مجلس نواب الشعب

استقبل رئيس المجلس، خلال الفترة الممتدّة بين 21 و30 أكتوبر 2025، عددا من الوفود من مختلف القطاعات، من بينها ممثّلون عن الهياكل المهنية، والمنظمات الوطنية، والجمعيات، والشخصيات الثقافية والاقتصادية. وقد تمّ خلال هذه اللقاءات التداول في جملة من المشاغل والملفات المتعلّقة بالظروف المهنية والاجتماعية لعدد من القطاعات.
وأكّد رئيس المجلس في هذا السياق حرص المؤسسة التشريعية على الإصغاء لمشاغل المواطنين ومتابعة قضاياهم، مبيّنا أنّ المجلس يعمل على دعم الإصلاحات القطاعية في انسجام مع توجّهات الدولة، وبما يكرّس العدالة الاجتماعية والقطاعيّة.
كما شدّد على أهمية ترسيخ الحوار والتعاون بين المؤسسات والهياكل المهنية، وإيجاد حلول عملية ومستدامة في كنف احترام القانون ومصلحة الوطن. وأبرز أنّ مجلس نواب الشعب سيواصل أداء دوره كفضاء جامع للحوار البنّاء، ومواكب لتطلّعات المواطنين وانتظاراتهم من خلال صلاحياته التشريعية والرقابية.

و في ما يلي الجهات التي استقبلها رئيس مجلس نواب الشعب:

- ممثلات عن إطارات وموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السابقة
- ممثلون عن أعوان الاعتمادات المفوّضة العاملين بوزارة الداخلية
- ممثلون عن حاملي الشهائد العليا المنتفعين بمقاسم فلاحية من الأراضي الدولية
- وفد عن المجلس الوطني لمجمع المحاسبين بالبلاد التونسية
- المنسقة الوطنية للأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية
- أعضاء جمعية الزهراء لمحبي الحيوانات
- ممثلو خريجي الجامعات التونسية ممن طالت بطالتهم
- ممثلات عن القابلات
- ممثّلا عن جمعية "أزرقنا الكبير" بالمنستير
- ممثلون عن أصحاب الشهائد العليا المدرجون ضمن برنامج الخدمة المدنية التطوعية (2011–2014)
- ممثلات عن الغرفة الوطنية لمحاضن ورياض الأطفال
- صاحبات محاضن ورياض الأطفال من عدد من جهات الجمهورية
- المنسق العام لتنسيقية متعاقدي مراكز الفنون الدرامية والركحية

جلسة عامة للحوار حول الوضع في قابس

تفاعلا مع المستجدّات على الساحة الوطنيّة، عقد مجلس نواب الشعب يوم 20 أكتوبر 2025، جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور السيد مصطفى الفرجاني وزير الصحة، والسيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق لهما، لإجراء حوار حول الوضع بقابس.

للاطلاع على فعاليات الجلسة